**مجلة آفاق لعلم الاجتماع**

**ISSN: 1112-8259 EISSN: 2600-6855**

**المجلد 11 العدد 1 / جوان 2021 ص ص 164- 174**

# رؤية مستقبلية لعلم الاجتماع في الجزائر

# A future vision of sociology in Algeria

**د. لعزازي فتيحة**

**جامعة البليدة 2 ـ لونيسي علي ـ الجزائر**

**تاريخ الإرسال: 2021/05/28 تاريخ التقييم: 2021/05/28**

**تاريخ القبول: 2021/06/10**

**الملخص:**

هدف هذا المقال إلى تبيان واقع علم الاجتماع ومستقبله في الجزائر، من خلال وصف وتحليل قضايا محددة لا تغطي كل تفاصيل مسيرة هذا العلم، إلا أنه يمكن أن توفر رؤية لأهم مسارات علم الاجتماع في الجزائر مع تشخيص بعض المعوقات التي تعترض سبيل تطور هذا العلم.

يجب التفكير في أن علم الاجتماع مستقبلا هو تخصص يدفع مستوى المخرجات بما يتناسب مع حاجيات ومتطلبات المجتمع، كما يجب معالجة وتشخيص علل المجتمع من خلال السوسيولوجيا والتركيز على الدراسات الميدانية التي تحقق الاقتراب من القضايا المجتمعية الواقعية، دون الاكتفاء بالتطرق لها نظريا والاعتماد على التنظيرات الغربية والأوروبية.

**الكلمات الدالة**: علم الاجتماع، الجامعة، الممارسة السوسيولوجية، التدريس، البحث العلمي.

**Abstract:**

The aim of this article is to show the reality and future of sociology in Algeria, by describing and analyzing specific issues that do not cover all the details of the course of this science, but it can provide a view of the most important paths of sociology in Algeria with the diagnosis of some of the obstacles that hinder the development of this science.

It should be thought that sociology in the future is a discipline that pushes the level of outputs commensurate with the needs and requirements of society, and it is necessary to address and diagnose society's ills through sociology and focus on field studies that achieve approach to realistic societal issues, without only addressing them theoretically and relying on Western and European endoscopy.

**Key words**: Sociology, University, sociological practice, Teaching, Scientific Research.

*** لعزازي فتيحة، proflazazi72@gmail.com**

## 1 ـ مقدمة

يسعى كل مجتمع إلى توفير الآليات التي تضمن له الرقي والتطور، والتي تستجيب لمتطلبات التنمية. والجامعة اليوم كما كانت من قبل هي السبيل الأكثر فعالية في هذا المجال، إذ من بين أهدافها الأساسية التي تستمدها من المجتمع الذي تنتمي إليه هي المساهمة في تكوين الإطارات لمباشرة عملية التنمية.

والجامعة الجزائرية كغيرها في هذا السياق اعتمدت سياسة فتح التخصصات والفروع الجديدة لتوطيد العلاقة بينها وبين المجتمع وما يتطلبه من أجل خدمة المجتمع ومسايرة للتطورات والتغيرات الحاصلة فيه. والمسألة الأساسية بالنسبة للجامعة تتمثل في تفاعلها وانخراطها بعمق في شؤون المجتمع وتزويده بالإطارات المؤهلة القادرة على تنميته وتطويره. وتنمية مجتمعنا وتطوره مشروط بتقدم العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة.

ومن خلال ذلك فميدان علم الاجتماع يلعب دوراً أساسياً في تحليل الشروط التي يمر بها المجتمع الجزائري، حيث يبنى ويتركب هذا العلم حول ضرورة التفكير النقدي للمجتمع، بالتركيز على العلاقات الاجتماعية وكشف الحقائق في إطار ظروف اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية، دينية... فعلم الاجتماع مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى للقيام بدور اجتماعي أكثر أهمية في إطار هذه التحولات.

وقبل الخوض في أفكار هذا المقال نقف عند توضيح بعض المفاهيم الواردة فيها:

## 2 ـ ماهية علم الاجتماع

لقد قدم علم الاجتماع عبر فترات مراحل تطوره العديد من الدراسات الواقعية التي أعطت نتائج جد مفيدة للسياسي، والاقتصادي، والمؤرخ ...والميزة في ذلك تعود لكون الدراسة تركز على المجتمع ومكوناته، والعوامل التي تؤدي إلى التفاعل أو الاختلال الذي يعتبر سنداً قوياً للمشرفين على المجتمعات، في محاولة النهوض بها وتطويرها. لعل ذلك يزيد من قيمة الدراسة السوسيولوجية عند التطرق لمفهوم المجتمع من طرف جينز بورج Gins Berg الذي يرى بأن: «المجتمع هو كل تعبير عن كل صلة للإنسان بالإنسان سواء كانت هذه الصلة مباشرة أو غير مباشرة، منظمة أو غير منظمة، عن وعي أو بدون وعي، تتميز بالتعاون أو بالعداء. ومن جهته ذهب هاري جونسن H.Jhonson إلى القول أن المجتمع مجموعة من الناس تتميز بالخصائص الأربعة التالية: الثقافة الجامعة والاستقلال والتكاثر عن طريق الجنس المنظم المعترف به، وإقليم الأرض المحدد بالإطار الجغرافي»(علي بوعناقة، بلقاسم سلاطنية، د.ت، ص 21).

فعلم الاجتماع اهتم منذ بداياته بالمجتمع وبجميع الأشياء الاجتماعية، ثم استعمل المصطلح في وصف البحوث والدراسات الاجتماعية التي تستعمل الطرق العلمية في البحث والدراسة، واستعمل أيضا للإشارة الإصلاح الاجتماعي من خلال دراسة الاتجاهات والمشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات البشرية. أما المعنى الأكاديمي للكلمة فيعرف علم الاجتماع بأنه «العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية، من حيث هي نتاج التفكير والعمل الإنساني الجمعي...وكونها عامة منتشرة ومتكررة، ولها علاقة ديناميكية بالظواهر الأخرى تأثرا وتأثيراً»(صلاح الدين شروخ، 2005، ص5). فهو علم سلوكي ينتمي إلى الدراسات الوصفية الوضعية الذي يعتمد على التفسير العلمي لماهية الأشياء، والبحث عن الأسباب الموضعية للحوادث، وتصرفات الأفراد من أجل

الحفاظ التوازن أو إعادة التوازن للمصاب بالخلل إلى الحال الطبيعي. كما انه يقدم مساعدة جوهرية في تحديد الأهداف التي يمكن الاتفاق عليها ويمكن أن يرسم الوسائل الناجعة لبلوغها، وهذا يظهر واضحاً في السياسات الاجتماعية في المجتمع يتغير باستمرار... إذ لا يتسنى للمشتغل بالسياسة الاجتماعية العامة أن ينجح في مهمته إلا إذا كان لديه قدر كافي من المعرفة عن المجتمع الذي يرسم له خطوط نموه الاجتماعية والاقتصادية»(جمال معتوق، 2006، ص21).

## 3 ـ مسار تطور علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية

شكل التعليم العالي أحد الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعتها الجزائر مباشرة بعد الاستقلال، فقد بذلت جهوداً معتبرة في مجال التربية، التكوين والتعليم العالي وقامت بإصلاحات متتالية. فخصصت الدولة اعتمادات مالية لبعث التعليم بكل أطواره، وسطرت جملة من الإصلاحات العاجلة، فخصت التعليم العالي باهتمام كبير، تمثل ذلك في فتح هياكل استقبال جامعية جديدة، والعمل على إعادة تخطيط المنظومة التعليمية لتحقيق أهداف محددة وواضحة متمثلة في ديمقراطية التعليم والجزأرة والتعريب، وبدأت مرحلة بناء وتوفير المؤسسات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية لوضع إستراتيجية وطنية للتنمية، كان هدفها مراجعة الإرث الاستعماري الثقيل منها الأمية العالية والبطالة ووضع اقتصادي منهار. هذا الوضع حتم على السلطات الجزائرية حينها طلب المساعدة الأجنبية لتأطير الجامعة الجزائرية وكذا المؤسسات التعليمية.

فكان هدف الدولة غداة الاستقلال هو تكوين مدرسين وأساتذة، حيث أسندت هذه المهمة إلى الجامعة، فشرعت وزارة التعليم العالي في إقامة جامعات عبر العديد من ولايات الوطن. كما عرفت هذه المؤسسات زيادة متواصلة في عدد الطلبة، الأمر الذي بدأ يخلق أشكالاً مختلفة من المتاعب تأتي في مقدمتها مشاكل تنظيمية وبيداغوجية ومالية.

ترسخت فكرة القيام بالإصلاح وفقا لما تقتضيه الخصوصية الاجتماعية والمحاور الكبرى للسياسة التنموية، وإعادة النظر في التفكير في محتوى التعليم العالي الموروث عن فرنسا، وتقرر إصلاح التعليم الجامعي في شهر جويلية 1971. الذي يعد أهم إصلاح في حياة الجامعة الجزائرية، كما يعتبر الإصلاح الوحيد والحقيقي الذي عرفته.

كغيرها من المؤسسات الاجتماعية لم يكن ممكنا للجامعة الجزائرية أن تنعزل عن مؤثرات وضغوطات التوجه الاقتصادي الذي فرضته جملة من الظروف والحقائق ذات الأبعاد الداخلية والخارجية، وبغرض إدماجها ضمن السيرورة العامة للمجتمع وحركيته. تم إحداث التغير وإعادة النظر في بعض جوانب التعليم بالجامعة، وذلك بغرض التوصل إلى خلق نوع من الانسجام والتكامل ألنسقي بين مؤسسة الجامعة وباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى. وفي هذه المرحلة يمكن التأكيد على أن الجامعات الجزائرية أصبحت موجودة على مستوى المدن الكبرى وبالتقريب في أغلب الولايات، أما فيما يخص إدراج علم الاجتماع كتخصص أكاديمي كان خلال الموس الجامعي 1991 ـ 1992 بجامعة البليدة بتخصص وحيد في المجال وهو علم الاجتماع العائلي. وبالنسبة لنظام الجامعات فقد تحول إلى نظام الكليات منذ السنة الجامعية 2001 ـ 2002. وتعتبر هذه المرحلة آخر المراحل وأرقاها درجة.

وبعدها عرفت الدولة الجزائرية تحولات في مختلف المجالات والميادين، جاءت نتاج مجموعة من التحولات التي عرفها العالم أجمع، سميت بالعولمة. وبحكم أن الجزائر هي إحدى دول العالم وجب عليها الخضوع لواقع العالم مخيرة أو مجبرة. وهذا ما كان من الجزائر أن استوردت

نظاما كان مجهولا في أوله، وزال غموضه شيئاً فشيئاً بعد بداية تطبيقه سنة 2004 في بعض المعاهد والأقسام العلمية والتكنولوجية ليشمل بعض الأقسام والمعاهد في مجال العلوم الإنسانية ألا وهو نظام ل.م.د. وهو نظام تعليمي جديد في الجامعة يقصد به ليسانس، ماستر، دكتوراه. كما تم فتح تخصصات عديدة في قسم علم الاجتماع بجامعة البليدة 2 كتخصص علم اجتماع الجريمة والانحراف، علم الاجتماع التربوي، علم اجتماع الاتصال والعلاقات العامة، علم اجتماع تنظيم وعمل....

## 4 ـ الممارسة السوسيولوجية في الجزائر

الممارسة السوسيولوجية هي عملية تفكير سوسيولوجي تهدف إلى تحليل الحقائق الخاصة بالظواهر والأحداث الاجتماعية اعتماداً على معطيات وبيانات واقعية. فبالرغم من التحول الكبير الذي شهده المجتمع الجزائري إلا أن البحث السوسيولوجي في الجزائر استمر في تبعيته للتراث الفكري الغربي، وهذا ما تسبب في عجز الباحثين السوسيولوجيين عن تغيير الأحداث والوقائع الاجتماعية على المستوى المجتمعي. لأن معظم علماء الاجتماع في دول العالم الثالث عامة والجزائر خاصة ينطلقون من الاتجاهات النظرية التي ينطلق منها علماء السوسيولوجيا الغربية، متناسيين في ذلك خصوصية والبناءات الاجتماعية للمجتمعات التي ينتمون إليها.

فلا يزال البحث السوسيولوجي في مراحله الأولى حيث يغلب عليه الطابع الوصفي. ولا يزال علم الاجتماع يعاني التهميش وقلة الاهتمام بفائدة الخدمة السوسيولوجية، بالإضافة إلى المكانة غير المعترف بها من طرف الدولة خاصة والمجتمع بمختلف مؤسساته بوجه عام. هذا ما ساعد على غياب الدراسات الإمبريقية والإنتاج الفكري في هذا المجال وربطها بالمتطلبات التنموية لمؤسسات المجتمع وخدمته. فكل الدراسات والبحوث الميدانية محصورة في مجال الجامعة فقط دون الاستفادة منها. فيجب الاهتمام بهذا النوع من الدراسات السوسيولوجية الميدانية والمشاريع البحثية التي تنبع من الواقع المعاش ولا تبقى محبوسة في المكتبات الجامعية. كما لا بد من إعطائها دعم رسمي من قبل مؤسسة الدولة ومراكز البحوث من خلال تمويلها بالكامل.

ولكي يلتحق علم الاجتماع بركب التقدم، لا بد أن يقحم نفسه في المسيرة التنموية، وعرض خدماته وربطها بمتطلبات السوق. ولكي يكون لهذا العلم مكانة في المجتمع الجزائري لا بد من إعطائه القيمة العلمية المناسبة له، ولا يكون مجرد تخصص جامعي يتم التوجيه إليه طلبة متحصلين على البكالوريا بمعدلات مقبولة أو غير الراغبين في تخصص العلوم الاجتماعية، لأن هذا التخصص يحتاج طلبة ذوي قدرات فكرية تحليلية وناقدة. يحتاجهم المجتمع من أجل تنميته وتطويره في جميع الميادين.

كما يرى بورديو:« أن دورنا كباحثين سوسيولوجيين هو استنطاق المجتمع والاستماع إليه وليس الحديث باسمه، دون أن يعني ذلك أن يحرم أهل العلم من التعبير، وتترك الكلمة لغيرهم، كما هو سائد في بعض الشؤون الأخرى»(P . Bourdieu, 1993 , p 918).

لذلك فالمطلوب من المنشغلين بعلم الاجتماع إحداث ثورة علمية سوسيولوجية من أجل إعادة الاعتبار لهذا العلم وإثبات الوجود على الساحة الأكاديمية العلمية والمجتمعية بشكل خاص.

## 5 ـ مستقبل علم الاجتماع في الجزائر

لقد أصبح التكوين في علم الاجتماع هو عبارة عن تكوين تقليدي خلافا لما هو حاصل في الدول الغربية، أين نجد هذا الميدان هو ميدان بحث بالدرجة الأولى، ويعد الأستاذ باحثا قبل كل شيء، فبعد توفيقه في نشر أبحاثه يطلب منه تكوين الطلاب. وحقيقة الأمر أن معظم البحوث فيها تأتي لخدمة الباحث فقط في مجال استكمال لنيل الشهادات الجديدة، أو لأغرض الترقيات الأكاديمية والوظيفية. وهذا ما بينته الإحصائيات الخاصة بهذا الميدان فيما يخص العدد الإجمالي للباحثين الدائمين وعدد مخابر البحث على مستوى ميدان العلوم الاجتماعية في كل جامعات الوطن.

فعلاً نحن نعيش فترة صعبة والمطلوب منا حاليا هو تجاوز هذه الصعاب دون آثار سلبية والتي تعد ضريبة التحول والتغيير والتي لا هروب منها، فالحل حسب رأينا ليس هو التوقف عن الإصلاح تحت ذريعة التكلفة العالية لمشاريع البحث بل يجب مواصلة التجديد والانفتاح على الجامعات العالمية في مجال العلوم الاجتماعية بثقة تؤهلنا لدخول مرحلة جديدة ستكون بلا شك أشد تعقيدا وأكبر تحديا من خلال إعادة توجيه ما لم يكن يساير التحولات الحاصلة على المستوى الوطني والدولي.

إن لعلم الاجتماع دور مهم في المجتمع المنظم والحكومة والصناعات وبقية المؤسسات الأخرى، فهي تؤثر بشكل كبير على مستقبله من خلال تمويل البحوث العلمية التي تقدم حلولا للمشكلات في تحديد مصير المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى تزويدهم بالنقد الصادق والنزيه للفعاليات غير المجدية في المجتمع. فهي بهذا تواجه العديد من التحديات، فيتعين عليها القيام بالكثير من الأعمال في مجالات عدة كالمساهمة في بناء السياسات العامة للدولة، وزيادة المعرفة العامة، وإيجاد الحلول اللازمة والفورية للمشاكل المجتمعية.

ولعله من الملاحظ أن كثيرا من المشكلات التي نعاني منها في الحاضر ما هي إلا محصلة ونتيجة لأحداث ومشكلات وصراعات حدثت في الماضي القريب أو البعيد وفي ضوء ذلك تصبح المعالجة الصحيحة للمشكلات التي نواجهها اليوم تتم من خلال محاولة الفهم لمجريات الأحداث والمشكلات الحاضرة. وتلك المحاولة ما هي إلا رغبة حقيقية في تحديد ملامح واتجاهات المستقبل المرغوب فيه. ومعنى ذلك أن الإنسان في ممارسته للحياة يعمل فكره في اتجاهين أساسين: الإتجاه الأول وهو في ذلك ينفذ في الماضي من خلال تأمل في أحداثه وتفاعلاته ويعتبر بعبره، الإتجاه الثاني هو الحاضر الذي يستطيع به إن يستخرج منه حلولاً للمشاكل والأزمات التي تواجهه. وهو في ذلك إنما يربط بين هذين الاتجاهين أي أنه يحاول أن يفسر الحاضر في ضوء مجريات الأمور في الماضي.

ولذلك لا بد من التفكير في أن يكون علم الاجتماع مستقبلا يفكر في دفع مستوى المخرجات بما يتناسب مع حاجات ومتطلبات المجتمع، وتكوين باحثين أكفاء. لذلك ينبغي الاهتمام بهذا المجال، خاصة فيما يخص التكوين وطرق التدريس.

فقد شهد التاريخ الحديث تحديا لقدرة علم الاجتماع على مواجهة قضايا الحاضر التي يتزايد تشابكها وتعقيدها، لذلك فعلم الاجتماع يساعد القائم بالدراسات على تفهم الماضي والحاضر بصورة أفضل، وحتى في عملية تحديد وتوضيح الأهداف، فيجب على الباحث أن يتلقى العون من بيانات ومعلومات صادقة ودقيقة عن الماضي والحاضر.

إن التغيرات الاجتماعية الحالية في الجزائر ومنذ حركة 1988، المعارضة للأوضاع السابقة، أعادت تشكل حقول جديدة لعلم الاجتماع. وفرضت تحولات على المستوى المقاربة المنهجية لإعادة النظر في منهجية علم الاجتماع لأجل طرح الظاهرة الاجتماعية الجزائرية، وها هي الآن حركات اجتماعية جديدة موسومة "بالحراك الاجتماعي" تؤكد هذا التغيير بكل عمق وأصالة، وتنبه لكل ممارسة وسلوك اجتماعي، بشكل عميق ومؤثر لدراسة الظاهرة الاجتماعية. وبالتالي ممارسة سوسيولوجية الميدان القادرة على الفهم والتحليل والتفسير العلمي للمجتمع. والانتقال من الوصف الظاهري للأزمة التي يعاني منها علم الاجتماع في الوطن العربي ولاسيما الجزائر. لذلك يحتاج هذا التغيير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري إلى دراسة سوسيولوجية للكشف عن هذا الواقع المتأزم. رغم ذلك كل المؤشرات تدل على أن انشغالات الباحثين في هذا الميدان من خلال البحوث الأكاديمية والملتقيات العلمية والأيام الدراسية، ينبأ بالخير الدافع لعلم الاجتماع والمساهمة في التنمية الاجتماعية.

كما أن الواقع الاجتماعي الراهن هو محور اهتمام مشاريع البحث الاجتماعية وظهور حركات تمثل نخبة المجتمع التي تعبر عنها فئات واعية أدركت واستوعبت وتفهمت قضايا البلاد، ونزلت إلى الساحة الاجتماعية للتعبير عن قدرتها في التغيير. هذه النخبة التي تقدم رؤية شاملة تهدف إلى تغيير المجتمع. وهي التي تعالج القاع الاجتماعي وتكون له القدرة على النقد والمساءلة. فالوظيفة الجوهرية للمثقف ما هي إلا صناعة المعرفة والنقد والتطوير، فالمثقف يكون دائما على استعداد للتضحية من أجل قضية أو مشروع ما، وبالتالي « فوظيفة المثقف لا تعتبر وظيفة وليست شكلا من أشكال العمل ولا هي مهنة»(جيرار بيلكرك ، 2008، ص12). وإنما هي رسم لأهداف المجتمع وتوجيه الحياة عموما وتطوير المجتمع عن طريق التغير الاجتماعي.

وللنهوض بعلم الاجتماع يجب الاهتمام به أكثر من خلال تحديث وتطوير هذه المجالات:

## 5 - 1- التدريس والتكوين في علم الاجتماع

يعتبر التدريس «عملية تفاعلية من العلاقات والبيئة واستجابة المتعلم التي تشكل دوراً مهماً فيها، ويتم الحكم فيها من خلال التحليل النهائي للنتائج التي يحصل عليها المتعلم»(محمد حميد مهدي، مشرق محمد مجول الجبوري، عارف حاتم هادي الجبوري، 2015، ص18).

فالتدريس كأية مهنة تحتاج إلى علم وفن، يتمثل العلم أو المعرفة في ضرورة إلمام الأستاذ الجامعي وتمكنه من مادته العلمية، ومعرفة أهداف التربية وسيكولوجية التعلم وطبيعة الطالب في المرحلة الجامعية. أما الجانب الفني في التدريس فيتمثل في اختيار الطرائق المناسبة للمادة الدراسية في ضوء الهدف المنشود، كطريقة المحاضرة، النقاش، طريقة بحوث الطلبة وطريقة الاستكشاف والزيارات الميدانية.

أما فيما يخص مسألة تدريس علم الاجتماع داخل الجامعات الجزائرية خاصة أن هذه الأخيرة أصبحت تعرف انتشاراً واسعاً داخل الجامعات الجزائرية، وتأخذ مكانة محترمة ضمن منظومة التخصصات للعلوم الإنسانية والاجتماعية. فعلم الاجتماع مثلا له حقول وتخصصات كثيرة ومتنوعة ومعقدة. ظهرت استجابتاً للحركة التغيرية في البنية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية. هذا مما يفرض ضرورة توجيه علم الاجتماع بمختلف تخصصاته إلى فهم وتحليل والبحث في الحقول الجديدة التي كانت نتاج هذا التغيير.

وما يعاب على السوسيولوجيا في الجزائر اليوم عدم قدرتها على التخلص من المرجعية الفلسفية والنظرية والمنهجية المرتبطة بالتفكير الفلسفي الماركسي والنظريات الاجتماعية الكلاسيكية الأخرى. هذه المقاربات نجحت سابقا في بناء فكر اجتماعي مؤثر في العديد من السوسيولوجيين والمثقفين في تلك الفترة نظراً للظروف التاريخية والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عاشوها. فالفشل يكمن في سيطرة المفكرين الأوائل على بنية التفكير في مجال علم الاجتماع وعلى مراكز صنع القرار فيه. فهذا لم يسمح للسوسيولوجيين الحاليين الاستفادة من التغيرات المتسارعة للمجتمع الجزائري في التأسيس لعلم الاجتماع الجديد وخلق حقول جديدة تساهم في بناء مفاهيم سوسيولوجية تواكب تطورات العصر.

يتجه علم الاجتماع اليوم إلى الابتعاد عن التنظير والتركيز على الدراسات الميدانية التي تحقق الاقتراب من القضايا الاجتماعية الواقعية، وممارسة السوسيولوجيا تمنح الاستماع والإصغاء للفاعلين الاجتماعية والاحتكاك المباشر بالظواهر الاجتماعية، باستعمال الدراسات الكيفية المنفتحة على ميدان البحث باستخدام المقابلة والملاحظة بالمشاركة... بدلا من استعمالنا للدراسات الكمية التي تعتمد بدرجة كبيرة على تقنية استمارة الاستبيان. فهذا يمنح لنا التعمق في دراسة الظاهرة الاجتماعية.

كما أن أهم مشكل يعاني منه تدريس علم الاجتماع هو مسألة التكوين عند الأساتذة، حيث أن تكوين الأستاذ يتم بشكل تقليدي يعتمد على الدرجات الجامعية كالدكتوراه، ثم يباشرون مهامهم دون تدريب أو تكوين بيداغوجي مسبق. فحصول الأستاذ على درجة الدكتوراه ليس شرطا كافيا للتدريس، قد يكون له قدرات في البحث والتحري والتأليف لكن غير ملم بقواعد التدريس وطرقه وأساليبه وكيفية تبليغ وتوصيل المعلومات ومعرفة سابقة بشخصية ونفسية الطالب، لأن للتدريس إستراتيجية أو خطة تصف الإجراءات التي يقوم بها الأستاذ والطالب بغية تحقيق نتاجات التعلم.

وفيما يخص الطالب فإن اختياراتهم لمجال العلوم الاجتماعية لا يزال يخضع لمعطيات إدارية وليس لكفاءات الطلبة، لذلك نجدهم يعانون نقصا في التكوين، بالإضافة إلى غياب المطالعة وبالتالي لا مجان للمناقشة سواء في المحاضرة أو في الحصص التطبيقية، لأن أسلوب الحوار هو الأسلوب التدريسي الرئيسي في الجامعة والهدف منه هو تطوير جميع جوانب شخصية الطالب وخاصة قدرته على التفكير والإبداع. وانعدام ما سبق أدى إلى تدهور العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة.

أما فيما يخص قضية المقاييس التي تدرس فنجد أنفسنا أمام مقاييس يعاد تدريسها على الطلبة في سداسيات لاحقة، والبعض من الوحدات ترتكز كثيرا على جوانب نظرية تجاوزها الزمن إلى حد ما. لذلك يجب إعادة النظر فيها، ووضع مقاييس مرتبطة بمتطلبات سوق العمل، والتي تتناول العمل الاجتماعي أو الخدمة الاجتماعية بصفة ميدانية تطبيقية.

كما أن علم الاجتماع يرتبط بالمثقف النقدي، وهو ذلك المثقف المستقل المرجعي، صاحب الفكر الحر والمسئول الذي يحمل هموم الأمة ومشاكل المجتمع، ويحاول جاهداً التأسيس لفكر مبدع. وهنا تثار قضية علمية العلوم الاجتماعية وجدلية الذاتية والموضوعية في الدراسات والأبحاث الاجتماعية، والتي ترتبط بالتحيز الأيديولوجي للباحث في دراسة الظواهر... ومن الانتقادات التي وجهت لهؤلاء الباحثين أنهم لم يصلوا إلى القيام بدورهم لرفع قيمة ومكانة علم الاجتماع، وكون هذا العلم لا يتجاوز الأكاديمية في الطرح، وأنه لا يتعدى صداه مجال الجامعة، وهو ما جعله يعاني العزلة والتهميش. فكيف له أن يتطور وهو لا يمارس إلا داخل الجامعات، ولا

يعمل به إلا للحصول على الشهادات؟ فعمل على إبعاده عن الواقع اليومي وتنمية المجتمع مقارنة بالعلوم التكنولوجية.

وهناك عامل آخر يمثل حاجزاً أمام ظهور علم الاجتماع وتطوره وهو الموقف العدائي الذي يتخذه المجتمع من هذا العلم، حيث هناك مجالات عديدة في المجتمع الجزائري لا تزال مغلقة أمام البحث الاجتماعي والمعرفة العلمية هذه المجالات تعتبر مقدسة وينظر إلى البحث فيها بمثابة تدنيس لها لأنه يكشف مظاهر الخداع والغش.

وفي الجزائر يجد الطالب أن ما تحصل عليم من معارف لا يستطيع توظيفها في عمله، ذلك لغياب مهنة علم الاجتماع أو المختص فيه في ميدان الشغل، مما يجعل الطلبة يفرون من هذا الاختصاص. « فكيف يستفيد دارس علم الاجتماع من شهاداته الجامعية عند حصوله على وظيفة في إدارات التنمية أو مراكز الشرطة أو في مجالات الإعلام ...؟ فهناك فرص كثيرة لتحقيق استفادة الطالب من هذا العلم في مجالات العمل»(جمال معتوق، 2006، ص27).

وهو ما يجعل الطلبة يفكرون جلياً عند اختيارهم للتخصص، بحيث ينشأ المشكل من غياب مناصب شغل خاصة بهؤلاء في التصنيفات المهنية للوظيف العمومي، نتيجة غياب ثقافة علم الاجتماع في المجتمع الجزائري. مما يجعل الطالب ينظر نظرة احتقار لهذا العلم، لأنهم يرون أنه لا فائدة من التكوين في هذا المجال. وخاصة أن الكثيرون الذين تكونوا في المجال يجهلون مهنتهم المستقبلية بعد إنهاء مسارهم الدراسي بالجامعة. كما أن خريجي علم الاجتماع يعانون من تهميش على مكانة ودور هذا التخصص في مجال التشغيل، بسبب عدم تطابق المهام المهنية التي توكل لم مع الشهادة.

ولذلك ونظرا لما قدمه علم الاجتماع في دفع عجلة التنمية والتقدم في الدول الغربية والعربية على الخصوص، لا بد من استشراف مهامه في الجزائر، للدفع بعجلة التطور خاصة، إذ لا بد من التفكير في تكوين إطارات ومفكرين ومبدعين في المجال لحل الأزمة الحالية، والقضايا الاجتماعية الخاصة بالمجتمع، وهو ما ندى به آدم سميث منذ القرن الثامن عشر، إذ أكد على أهمية التخطيط من خلال البرامج التعليمية لرفع الكفاءة الإنتاجية، وإحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي، والذي يعتبر شرطاً أساسياً للتنمية الاقتصادية.

إلا أن الأزمة التي يعاني منها علم الاجتماع في الجزائر حاليا حسب العياشي عنصر تعود: « ... سواء في التدريس أو البحث هو التأرجح بين التبني غير النقدي للمقاربات والأطر النظرية والمنهجية المتطورة في مراحل مغايرة، واستخدامها بطريقة ميكانيكية كقوالب جاهزة لفهم الواقع الاجتماعي للجزائر»(لعياشي عنصر، 2003، ص81).

إذن لا بد من التفكير حاليا في كيفية تكييف العملية التعليمية في الجزائر بما يتناسب مع طموحات وحاجات المتعلم والسوق، لتنمية المجتمع وتقديم له أنماط فعالة، مما يؤدي إلى تفاعل الباحث في الميدان ومشاركته في أنشطة تفكيرية وإبداعية. « إذ تجرى في كل أنحاء العالم إصلاحات عميق ومتواصلة في منظومة التعليم العالي لمواكبة التطور التقني المتسارع وتوجيه أهدافه للتكيف مع المتغيرات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية الناجمة عن هذا التطور، ويعد الاستثمار في التعليم العالي بعدا اقتصادياً لدفع عجلة النمو»(عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية، 2010، ص 24).

## 5 - 2- البحث العلمي في مجال علم الاجتماع

يعتبر الأستاذ الجامعي أستاذاً وباحثاً في نفس الوقت، « والتزاوج بين البحث العلمي والتدريس كان شبه معدوم، بحيث المناهج المدرس بها كانت شبه مستقرة وثابتة، والبحث العلمي كان لأغراض ترقية ونشر أبحاث الأساتذة، مما نستطيع القول أن هاتين المهمتين كانت مستقلتين استقلالا تاما، لكن مع بداية الثورة الصناعية والتكنولوجية، وبداية القرن العشرين خرجت الجامعات عن دورها التقليدي إلى مجال جديد زاوج بين هذين المفهومين مؤديان إلى الخدمة العامة»(أبو مغلي سميح وآخرون، 1997، ص ص 137 - 138).

كما « يعاني البحث السوسيولوجي في الوطن العربي بصفة عامة من مأزق منهجي يرتبط مباشرة بأنماط التوجه النظري، وبنوعية الموضوعات الجزئية المحدودة، وتغدو قيم الاستهلاك والتبسيط المخل، والازدواجية بين القول والفعل، ملامح أساسية تؤثر في الباحث السوسيولوجي، فضلا عن روافد علم الاجتماع الأحادي الجانب المنقول الذي يقتل غالبا ملكات النقد والتجديد»(عبد الحليم مهور باشة، 2017، ص71).

ومن المعوقات التي تحول دون هذا التجديد الفكري(أبو مغلي سميح وآخرون، ص72):

- سيطرة السياسي على العلمي؛
- عدوانية المجتمع وانغلاقه؛
- ضعف منظومة التكوين؛
- إهمال البحث وتهميشه.

ويعتبر البحث العلمي بمثابة تدنيس لها لذلك يتصدى لها من طرف السلطة، والتي تمارس آليات السيطرة، فنجد تصدي ورفض، وأحيانا العداء الصريح. وهذا ما يعبر عن انغلاق المجتمع ورفضه أن يصبح موضوعاً للدراسة.

كما أن معظم البحوث الجامعية في ميدان علم الاجتماع تعاني من شح الموارد المالية المخصصة لها، إضافة إلى العوائق التي تواجه الباحثين منها معوقات الاتصال بعينة البحث في الميدان يشهد عراقيل إدارية من جهة، وكذا عراقيل تتعلق بوعي الفرد الجزائري بأهمية البحث من جهة أخرى، بالإضافة إلى صعوبة النشر وارتفاع تكلفته. وأفضل وسيلة لجعل البحوث الجامعية الجزائرية تجد طريقها إلى التطبيق في الواقع العملي هو أن تكون منبثقة من حاجيات محددة تطرها مؤسسات المجتمع المختلفة، فتسعى البحوث الاجتماعية إلى إيجاد حلول مناسبة لها.

إن تطور علم الاجتماع بالموازاة مع تطور النشاطات الاقتصادية يتطلب وضع إستراتيجية واضحة للبحث العلمي الذي لا زال يفتقد لسياسة تتحكم في فعاليته وتطوره، وعليه فإن مسئولي التعليم مجبرين على مواصلة الجهود لإيجاد آليات التعاون مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لبلوغ إحدى أكبر الأهداف التي تخص تعليم علم الاجتماع، وذلك بإنشاء صناديق متخصصة في تمويل البحوث العلمية خارج مساهمات الدولة. من خلال ما سبق وكمحاولة منا قمنا بوضع جملة من الحلول والاقتراحات والتي نراها ستساهم في التقليل من أزمة علم الاجتماع على الصعيدين النظري والتطبيقي:

ـ حتمية تعزيز تكوين المكوّن وضمان الجودة في التكوين، لضمان كفاءات عالية حتى تواكب متطلبات التغير الحاصل على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي واحتياجاته؛

ـ إدراج تدريس علم الاجتماع كمادة في المناهج التعليمية للمرحلة الثانوية، لتعريف الطالب بهذا العلم وخصوصيته؛

ـ تفعيل التربصات الميدانية الخاصة بالطلبة في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية؛

ـ إدماج تخصصات تتماشى ومتطلبات سوق العمل بالانفتاح على المحيط الخارجي؛

ـ إيجاد قنوات للاتصال بين المؤسسات الحكومية والخاصة من جهة، ومراكز الأبحاث في الجامعة من جهة أخرى، بحيث تقدم هذه المؤسسات احتياجاتها لمراكز البحث، وتتولى في نفس الوقت توفير الدعم المالي لهذه الأبحاث، باعتبارها المستفيدة منها؛

ـ افتقار البحث إلى الأصالة العلمية التي تعني تفرد البحث وتميزه عن غيره بأفكار جديدة، مبتكرة ومفيدة تتسم بالجدية والاستقلالية؛

ـ منح أقصى درجات التحفيز والتشجيع للباحثين من أجل إنتاج المعرفة وتطوير البحث العلمي؛

ـ الابتعاد عن طابع الكم والتقليد والاجترار في مجال البحوث الاجتماعية في الجزائر، وإعداد بحوث نظرية وتطبيقية ميدانية توظف نتائجها في القطاعات المختلفة؛

ـ إحداث توافق كمي وكيفي بين حاملي الشهادات و مناصب الشغل، وذلك وفق مبدأ العرض والطلب.

## ـ الخاتمة

وفي نهاية هذا المقال نصل إلى أن علم الاجتماع يهدف إلى صنع من الطلاب باحثين، ومرشدين اجتماعيين، من خلال منحهم المعلومات التي من شأنها أن تجعلهم على دراية بالأساسيات والبنى والظواهر الاجتماعية، سواء على مستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، من أجل فهم السلوك الإنساني وتحليله، كما يهدف إلى تسليح الطلاب بالمهارات العلمية في مجال البحث الاجتماعي، من أجل أن يكونوا أفراد فاعلين في التنمية الاجتماعية والوطنية.

كما أنه العلم الذي أوجد الحلول لكثير من مشكلات المجتمع الأوروبي والغربي آنذاك. لكن واقع الحال في المجتمع العربي ومن ضمنه الجزائر، أظهر تدنيا وتراجعا ملحوظا لمكانة هذا العلم. وما نواجهه في الجزائر اليوم ومنذ مدة اغتراب المشتغل بالبحث السوسيولوجي عن واقعه، وحصر اهتمامه في جوانب جزئية من الحياة الاجتماعية، الأمر الذي لا يجعل لهذا العلم أن يرتقي إلى مستوى عال من التنظير بحيث يمكّنه من التفسير الشمولي لظواهر المجتمع.

كما أن الخلل لا يعود إلى العلم بحد ذاته، فهو يرتقي وفق عمل المشتغلين به، باستثناء الحالات الفردية التي استطاعت أن تعطي علم الاجتماع حقها كعلم من خلال ربطها بالواقع المعاش.

فيجب تحقيق سوسيولوجيا ناهضة وفاعلة في الجزائر، موقناً بأن القيام بهذا التأسيس يحتاج إلى تكاتف الجهود لغرض تحقيق هذا الهدف، فالأمر هو ليس تشخيص قريب المدى وإنما محاولة لرصد ما هو ابعد بخصوص واقع ومستقبل هذا العلم في المجتمع، أي يجب معالجة وتشخيص علل

المجتمع من خلال السوسيولوجيا، دون الاكتفاء بالتطرق لها نظريا والاعتماد على التنظيرات الغربية والأوربية، أيضاً لابد من اعتماد قوالب خاصة تتناسب والمجتمع الجزائري دون مطابقة النماذج الغربية لواقع حال المجتمع، كذلك لابد من رفع شأن العلم من خلال التسلسل الأكاديمي وإعطاء سمعة طيبة له بما يحققه العاملون به، ومحاولة استقبال طلبة العلم ممن هم ذوو كفاءة من دون جعله كتخصص يستقبل الطلبة من ذوي الكفاءة المتدنية، الأمر الذي لا يولّد الإبداع به.

## ـ قائمة المراجع


- علي بوعناقة، بلقاسم سلاطنية، علم الاجتماع التربوي، الجزائر: دار الهدى، د . ت.
- صلاح الدين شروخ، مدخل في علم الاجتماع، الجزائر: دار العلوم ، 2005.
- جمال معتوق، علم الاجتماع في الجزائر من النشأة إلى يومنا هذا، ط 1، الجزائر، 2006.
- Pierre bourdieu, La misère du monde, Paris , ED LE seuil, 1993.
- جيرار بيلكرك، سوسيولوجيا المثقفين، تر لجورج كتورة، ط 1، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2008.
- محمد حميد مهدي، مشرق محمد مجول الجبوري، عارف حاتم هادي الجبوري، المناهج وطرائق التدريس في ميزان التدريس، ط1، الأردن: دار الرضوان، 2015.
- العياشي عنصر، نحو علم الاجتماع نقدي دراسات نظرية وتطبيقية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية، "الجامعة بين فجوة التعليم ورهانات تطور الأداء نظرة إلى الواقع واستشراف المستقبل"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 8، الجزائر، 2010.
- أبو مغلي سميح وآخرون، قواعد التدريس في الجامعة، ط 1، الأردن: دار الفكر، 1997.
- عبد الحليم مهور باشة، علم الاجتماع الأكاديمي دراسات نظرية وإمبريقية، ط1، عمان: دار الأيام، 2017.